الأمم المتحدة

A/58/604

الجمعية العامة

Distr.: General
18 November 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٢٠ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير الأداء الثاني المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير الثاني الذي قدمه الأمين العام عن أداء الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/58/558 و Add.1). وأثناء نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلين للأمين العام زودوها بمعلومات وإيضاحات إضافية.

الأداء المالي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٢ - على غرار التقارير السابقة، لا يغطي تقرير الأمين العام هذا إلا جوانب الأداء المالية. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى رأيها السابق في أداء البرامج والأداء المالي (A/58/7، الفقرة ١٨):

”ترى اللجنة الاستشارية أن الممارسة الحالية المتمثِّلة في إعداد تقرير قائم بذاته عن البرامج وآخر عن الأداء المالي لدورات منفصلة بحاجة إلى إصلاح لكي تتسق مع الميزنة القائمة على النتائج وتدعمها. لذا، توصي اللجنة بإصدار تقرير واحد يغطي أداء البرامج والأداء المالي على حد سواء للفترة نفسها. وينبغي أن تكون هذه التقارير متاحة بحيث تُستخدم أثناء صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة

201103 201103 03-62012 (A)

والنظر فيها. وبناء عليه، توصي اللجنة بإعداد التقرير الذي يمثل المحاولة الأولى وإصداره في وقت يتيح تقديمه إلى الجمعية العامة في الجزء الأول من دورتها التاسعة والخمسين".

٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه سيُقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق تقرير يعده الأمين العام عن أداء البرامج والأداء المالي لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٤ - ويحدَّد المجموع النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أساس النفقات الفعلية للشهور العشرين الأولى، والاحتياجات المسقطة للأشهر الأربعة الأخيرة والتغيرات في معدلات التضخم وسعر الصرف وتسويات تكلفة المعيشة مقارنة بالافتراضات التي وردت في تقرير الأداء الأول المتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/57/616). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها في عام ١٩٩٧ أوصت الأمانة العامة بمحاولة إعداد تقرير الأداء على أساس النفقات الفعلية للشهور الواحد والعشرين الأولى (انظر A/52/742، الفقرة ١٠). وتكررت هذه التوصية لاحقا في التقرير الثامن الذي قدمته اللجنة إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة (A/54/7/Add.7، الفقرة ٤). وتطلب اللجنة الاستشارية تزويد اللجنة الخامسة بمعلومات عما تعتزم الأمانة العامة القيام به لتنفيذ توصية اللجنة.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل زيادة يبلغ صافيها ٤٩,٦ مليون دولار مقارنة بالاعتمادات المنقحة والإيرادات المقدرة التي أقرتها الجمعية العامة في قراريها ٢٩٣/٥٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣١١/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتقدر النفقات المسقطة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بما مجموعه ٩٥٣,٩ ٢ مليون دولار، بزيادة قدرها ٦٢,٨ مليون دولار مقارنة بالاعتماد المنقح البالغ مقداره ٨٩١,١ ٢ مليون دولار لفترة السنتين. وتقدر الإيرادات المسقطة ٤٢٧.٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ١٣,٢ مليون دولار مقارنة بالإيرادات المنقحة وتقديرها ٤١٤,٤ مليون دولار لفترة السنتين.

٦ - وتعكس الزيادة البالغ صافيها ٤٩,٦ مليون دولار آثار الأمور التالية مجتمعة: (أ) الاحتياجات الإضافية المسقطة البالغ مقدارها ٨٦,٥ مليون دولار الناجمة عن تغير أسعار الصرف (٥٩,١ مليون دولار) والدخول في التزامات وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المتعلقة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، والتزامات أخرى تتصل باحتياجات مؤتمر لجنة مكافحة الإرهاب وتزويده

بالخدمات (١٩,٧ مليون دولار) و (ب) والاحتياجات المخفضة وقدرها ٣٦,٩ مليون دولار نتيجة لانخفاض تكاليف الوظائف وأوجه إنفاق أخرى، وذلك على أساس الاحتياجات الفعلية المتوقعة (٢٣,٧ مليون دولار) وزيادة في الإيرادات (١٣,٢ مليون دولار) .

٧ - وترد في تقرير الأداء (A/58/558, الفقرات ٦-١٢) إيضاحات تتعلق بالاحتياجات الإضافية التي نجمت عن تغير أسعار الصرف (٥٩,١ مليون دولار) والتغيرات في التضخم (٧,٧ مليون دولار)، إلى جانب تفاصيل تتعلق بأسعار الصرف المفترضة والفعلية (المرجع نفسه الجدولان ٤ و ٥) ومعلومات عن التغيرات في سعر الصرف ومعدل التضخم في كل مركز من مراكز العمل (المرجع نفسه، الجدول ٤).

٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٧) أنه عند تقدير التغيرات في سعر الصرف الذي شهده عام ٢٠٠٣ ، استُخدمت أسعار الصرف التي كانت سارية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ مع تطبيق سعر الصرف الذي كان ساريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر على شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن متوسط أسعار الصرف التي كانت سارية في عام ٢٠٠٢ الذي سمح بوضع التقديرات الدنيا، استخدم، اتساقا مع المنهجية المعتمدة، في حساب الاعتماد المنقح لعام ٢٠٠٣ لتقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/57/616). وتشكل تجربة عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق باستخدام الفرنك السويسري واليورو استمرارا للاتجاه الهبوطي للأسعار التي كانت سارية في نهاية عام ٢٠٠٢. وعليه، فإن المتوسط المسقط لم يستند إلى تجربة حقيقية شهدها عام ٢٠٠٣، ما استلزم تعديل الاحتياجات من الموارد تعديلا كبيرا.

٩ - وترد في التقرير (A/58/558، الفقرات ١٦-٢٢) معلومات مفصلة عن مجموع الاحتياجات الإضافية البالغ مقدارها ١٩,٧ مليون دولار والمتصلة بالتزامات تم الدخول فيها وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٦ المتعلقة بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية. أما في ما يتعلق بالاحتياجات الإضافية البالغ مقدارها ٩٢٣,٣٠٠ دولار الواردة في إطار الباب ٧، محكمة العدل الدولية (انظر A/58/558، الفقرة ١٦ (ج))، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المطلوبة البالغ مقدارها ٤٠٠ ٦٠٧ دولار المخصصة لمعاشات القضاة المتقاعدين وأسفارهم ونقل أمتعتهم ومنح الاستقرار تتجاوز بما قدره ٤٠٠ ١٩٧ دولار الالتزامات (٠٠٠ ٤١٠ دولار) التي أُذن بها بموجب أحكام الفقرة ١ (ب) '٤' من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٦. **وتطلب اللجنة الاستشارية من الأمانة العامة التحقق مما إذا كان المبلغ**

٤١ ٠٠٠ دولار المأذون به حاليا بموجب أحكام الفقرة ١ (ب) '٤' من قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٥٦ كافيا، وإذا اقتضى الأمر، اقتراح التعديل المطلوب.

١٠ - وترد في تقرير الأداء معلومات عن الاحتياجات المخفضة المسقطة البالغ مقدارها ٢٣,٧ مليون دولار في شغل الوظائف والتغييرات الأخرى الواردة في تقرير الأداء (A/58/588، الفقرات ٢٣-٤٣ والجداول ١-٣ و ٦ و ٨). وبلغ معدل الشغور في الفئة الفنية وما فوقها ٦,٢ في المائة، أي أقل من المعدل المعتمد المدرج في الميزانية وهو ٦,٥ في المائة، في حين أن معدل الشغور في فئة الخدمات العامة بلغ ٣,٤ في المائة، أي أعلى من المعدل الذي ووفق على إدراجه في الميزانية (A/58/558، الفقرة ٢٦).

١١ - وتجاوز متوسط معدلات الشغور الفعلية بالنسبة للفئة الفنية وما فوقها في عدة أبواب من الميزانية (الأبواب ٥ و ١٦ و ١٩ و ٢٢) المستويات المدرجة في الميزانية، ويعكس ذلك، في جملة أمور التأخر في التوظيف والتعيين و/أو الترقية، أو انتهاء الخدمة وتعيين موظفين مؤقتين في رتب عليا (A/58/558، الفقرة ٢٨). **وتلاحظ اللجنة، مع القلق، أن معدلات الشغور في الفئة الفنية في إطار الباب ١٦، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ما برحت عالية للغاية. وترى اللجنة أنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة عاجلة لمعالجة مشكلة استمرار ارتفاع معدلات الشغور في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.**

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه استجابة لتوصيتها السابقة، يشير تقرير الأداء إلى مبلغ الالتزامات غير المصفاة المدرج في النفقات التقديرية لفترة السنتين (A/58/558، الفقرة ٤٤). **وترحب اللجنة الاستشارية بكون الالتزامات غير المصفاة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ومقدارها ٩٩,٧ مليون دولار، أقل بكثير مما كانت عليه في السابق، وذلك بالمقارنة بالمبلغ المذكور في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (١٦١,٧ مليون دولار).**

١٣ - لم ترد أي إشارة في التقرير إلى الوفورات الناجمة عن تدابير الكفاءة التي كان من الممكن تحويلها إلى حساب التنمية، وفقا للإجراءات المقررة. **وتطلب اللجنة الاستشارية تزويد اللجنة الخامسة بهذه المعلومات.**

١٤ - يعرض الجدول ٣ في تقرير الأداء موجزا للنفقات المسقطة لكل باب من أبواب الميزانية حسب أوجه الإنفاق والعامل المحدد الرئيسي بما في ذلك التقديرات المتعلقة بالسفر. **على أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن التقرير لا يشير بشكل منفصل إلى التغيرات في نفقات السفر المتصلة بسفر الممثلين وسفر الموظفين، رغم أن اللجنة كانت قد أوصت بإدراج هذه المعلومات في تقارير الأداء المقبلة (A/56/694، الفقرة ١٣. وتطلب اللجنة من الأمانة العامة تزويد اللجنة الخامسة بهذه المعلومات.**

استعراض إدارة بريد الأمم المتحدة

١٥ - لاحظت الجمعية العامة، مع شديد القلق، في الجزء السادس من قرارها ٥٧/٢٩٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، التدهور الشديد والمستمر في سير أعمال إدارة بريد الأمم المتحدة، وطلبت من الأمين العام أن يكفل، على سبيل الأولوية، عكس الاتجاه المتردي لسير أعمال إدارة البريد، والنظر في جميع الإجراءات الممكن اتخاذها لتحسين أعمال إدارة البريد في المستقبل، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن ذلك في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في إطار تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وترد الضميمة المرفقة في الإضافة إلى تقرير الأداء الثاني للأمين العام (A/58/558/Add.1) معلومات بشأن استعراض إدارة بريد الأمم المتحدة.

١٦ - ووفقا للأمين العام، فقد تم إجراء استعراض شامل لعمليات إدارة البريد، واشترك في ذلك مستشار خارجي متخصص في عمليات سوق طوابع البريد، ويجري الآن تنفيذ عدد من التوصيات الناجمة عن هذا الاستعراض. ويتضمن التقرير معلومات بشأن التدابير الخاصة بتحليل المشكلات، المتخذة لتحسين العمليات A/58/558/Add.1، الفقرات ٨-٢١.

١٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٣ من التقرير أن المبادرات المتخذة لعكس اتجاه تردي إيرادات إدارة البريد قد أسفرت بالفعل عن نتائج إيجابية: إذ جرى تحقيق انسيابية العمليات؛ وأصبح الهيكل التنظيمي أبسط وأكثر فاعلية. ويقدر أن ينعكس مسار الاتجاهات المالية السلبية لسنة ٢٠٠٢، وأن تحقق إدارة البريد فائضا متواضعا قدره ٠٠٠ ١٨٩ دولار في فترة السنتين الحالية.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية كذلك أن هناك اقتراحا في التقرير (A/58/558/Add.1، الفقرة ٢٤)، لتغيير الترتيبات الحالية يستخدم بموجبها صافي الفائض من الأنشطة المدرة للدخل في إطار باب الإيرادات ٣، الخدمات المقدمة للجمهور، للمساعدة في تخفيض الجزء المتعلق بالنفقات من الميزانية العادية. ووفقا للاقتراح، سيودع الفائض في صندوق احتياطي سينشأ اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وسيقتضي الاقتراح، في حالة قبوله، أن تقوم الجمعية العامة بمنح استثناء من القاعدة المالية ٧/١٠٣. ولقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار بأنه لم يتم بعد تحديد حجم صندوق الاحتياطي تحديدا دقيقا.

١٩ - ووفقا للأمانة العامة سيتم استخدام الفائض المتراكم في صندوق الاحتياطي لتغطية الالتزامات العارضة أو الطارئة لإدارة بريد الأمم المتحدة. ويرد تفسير لمسألة الالتزامات الطارئة لإدارة البريد في تقرير الأمين العام (A/58/558/Add.1، الفقرتان ١٠ و ١١). وتشير الأمانة العامة إلى أنه في حين لم يستعمل العملاء في الماضي لأغراض البريد سوى نسبة

بسيطة من طوابع الأمم المتحدة المبيعة، فقد ازدادت النسبة المئوية لرسوم البريد المدفوعة لإدارة البريد التابعة للولايات المتحدة من إجمالي إيرادات بيع الطوابع من ٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٢. والأهم من ذلك أن الأمم المتحدة تتكبد الآن نفقات عن منتجات بيعت في فترات سابقة على إقفال الحسابات الخاصة بها. ولقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات بشأن المبلغ التقديري للالتزامات المحتملة، وأُبلغت بعدم توافر تقديرات دقيقة في هذه المرحلة. على أن اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة ستزود بالتقديرات فور توافرها.

٢٠ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المفاوضات جارية الآن بين إدارة بريد الأمم المتحدة والسلطات البريدية بالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا والنمسا، بغية التوصل إلى اتفاقات أفضل، قد تكون لها أيضا آثار إيجابية على الالتزامات المحتملة لإدارة بريد الأمم المتحدة. **وتشجع اللجنة الاستشارية الإدارة على بذل المزيد من الجهود لتحقيق النجاح في هذه المفاوضات.**

٢١ - **وفي تلك الأثناء توصي اللجنة الاستشارية بمواصلة الترتيبات الحالية للمعالجة المحاسبية لمبيعات طوابع الأمم المتحدة.**

حالة العمل في مجال تنفيذ التدابير المتخذة لتعزيز أمن وسلامة أماكن عمل الأمم المتحدة

٢٢ - إن المعلومات المتعلقة بحالة الأعمال الخاصة بتنفيذ التدابير المتعلقة بتعزيز أمن وسلامة أماكن عمل الأمم المتحدة، تلخص الأعمال المتخذة و/أو المعتزم اتخاذها من جانب الأمانة العامة أثناء عام ٢٠٠٣. وفي السابق، أدرجت في تقرير الأداء الأول بشأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/57/616)، معلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ تلك التدابير أثناء عام ٢٠٠٢، وحالة النفقات حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٢٣ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأمين العام ينظر حاليا في التدابير الإضافية الواجب اتخاذها لتحسين أمن وسلامة أماكن عمل الأمم المتحدة وموظفيها. ووفقا للأمانة العامة، سيقدم تقرير بشأن هذه التدابير، مع الإشارة إلى جميع الاحتياجات الإضافية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، إلى الدورة المستأنفة للجنة الخامسة في ربيع عام ٢٠٠٤. وتعتزم اللجنة عرض تعليقاتها وتوصياتها بشأن مسألة سلامة وأمن أماكن عمل الأمم المتحدة وموظفيها في سياق استعراضها للتقرير المقبل للأمين العام.